

الملتقى الوطني الأول حول: الجودة في مؤسسات التعليم في الجزائر

الجامعات الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة وضمان الجودة

28-29 جانفي 2020

عنوان المداخلة

نظام ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر على محكّ التقييم (2008-2017)

حالة العلوم الاجتماعية

حامي حسان

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

Hasanh5510@yahoo.fr

Abstract

This paper will try to understand the subject of evaluating the advancement of ensuring the quality of higher education in Algerian university institutions from 2008 to 2017, and specifically on the case of social sciences, through research into the contributions of the quality assurance system for social sciences, particularly waht about the quality of programs and The quality of the staff, as well as related to the scientific research laboratories and what this different research formulas provided within the quality assurance system, In the context of the university's relationship with its external environment and the development of the research environment, and also Presenting number of obstacles who hindering the application of the quality assurance system in the university in general and the social sciences in particular.

الملخص

ستحاول هذه الورقة البحثية ملامسة موضوع تقييم مسار ضمان جودة التعليم العالي في المؤسسات الجامعية الجزائرية بداية من سنة 2008 الى غاية 2017، وتحديد ما تعلق بحالة العلوم الاجتماعية، وذلك من خلال البحث في إسهامات نظام ضمان الجودة بالنسبة للعلوم الاجتماعية خاصة ما تعلق بجودة البرامج و جودة المؤطرين، وكذا ما تعلق بمخابر البحث العلمي و ما الذي تقدمه صيغ ومشاريع البحث المختلفة في إطار نظام ضمان الجودة، لجهة علاقة الجامعة بمحيطها الخارجي وتطوير مناخ البحث داخلها مع طرح جملة معوقات تطبيق نظام ضمان الجودة في الجامعة بشكل عام والعلوم والاجتماعية بشكل خاص.

الملتقى الوطني الأول حول: الجودة في مؤسسات التعليم في الجزائر

الجامعات الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة وضمان الجودة

28-29 جانفي 2020

مقدمة

لقد عرف قطاع التعليم العالي في الجزائر منذ بداياته الأولى العديد من البرامج الإصلاحية والتي ارتبطت تاريخيا بسياقات تنموية، وسياسية، وانتقالية، لعل من أهمها إصلاح منظومة التعليم العالي سنة 1971، ثم وضع الخريطة الجامعية سنة 1982، ثم القانون التوجيهي للتعليم العالي سنة 1999 والذي تبعه و/أو استكماله اعتماد نظام ل م د سنة 2004 كقطيعة وخيار فاصل في نظام التعليم العالي في الجزائر، ومُساوفاً مع ذلك التوجه العالمي الرامي الى إشراك الجامعة ومواءمتها مع تحولات الاقتصاد و سوق العمل في المجتمعات التي تستقبل خريجي هذه الجامعات.

لقد عمدت الوصاية سنة 2008 في سياق تجسيد نظام الجودة في التعليم العالي إلى ترسيم اللجنة الوطنية لتطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي (CIAQES)، والتي حاولت - أي هذه اللجنة- مع مجموع تفرعاتها من خلايا الجودة المنتشرة عبر مؤسسات التعليم والبحث العلمي، العمل في اطار منظومة شاملة من المهام استهدفت بالأساس إجترح منظومة وطنية لمعايير ومؤشرات مُتوائمة مع المعايير الدولية يمكن من خلالها تصنيف المؤسسات النموذجية والقائمين على ضمان الجودة بها، ثم نالها إعداد برنامج لتطبيق ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي خاصة فيما تعلق بجودة البرامج وجودة المؤطرين، كل ذلك تزامن مع إطلاق سلسلة من مشاريع البحث بصيغ متعددة (pnr , cnepru, prfu)، وكذا فتح محابر بحث جديدة و زيادة الدعم لها، والذي أخذت منه العلوم الاجتماعية نصيبا منها .

في هذا السياق فإن هذه الورقة البحثية ستحاول بقراءة بقرأة تحليلية(تاريخية،وصفية) الاجابة عن جملة من الاسئلة التي نراها ملحة فيما تعلق بتقييم نظام جودة التعليم العالي المطبق في الجامعة الجزائرية وتحديد ا في ميدان العلوم الاجتماعية و هي :

1. ما الذي أسهم به نظام ضمان الجودة بالنسبة للعلوم الاجتماعية خاصة ما تعلق بـ بجودة البرامج وجودة المؤطرين ؟
2. ما الذي قدمته محابر البحث وكذا صيغ مشاريع البحث المختلفة في إطار نظام ضمان الجودة، لجهة علاقة الجامعة بمحيطها الخارجي وتطوير مناخ البحث داخلها؟
3. ما هي معوقات نظام ضمان الجودة في العلوم والاجتماعية و هل ساهم في ذلك طبيعة ميدان التكوين وخصوصيته؟

الملتقى الوطني الأول حول: الجودة في مؤسسات التعليم في الجزائر

الجامعات الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة وضمان الجودة

28-29 جانفي 2020

كلمات مفتاحية: ضمان جودة التعليم، العلوم الاجتماعية، التقييم، محابر البحث.

1. الجودة في التعليم العالي:

1.1. حول المفهوم وسياقه

إن محور الصراع والتدافع العالين اليوم هو المعرفة، التي تندرج تحتها أهم رافعة من روافعه وهو التعليم، "إنه شكل آخر من أشكال التنافس إنه التنافس التعليمي"، (بوزيان، 2014، ص22) بحكم أن لبنة التعليم هي الأساس في بناء مجتمع المعرفة، لقد برزت الحاجة الى اعتماد جملة من المفاهيم و المعايير بغرض تطوير أداء هيئات التدريس، في إطار استخدام فعال لمفاهيم الشفافية والوضوح والمحاسبة كموجهات أساسية لتحقيق جهود التطوير، و كل هذا لن يتحقق إلا في ظل تبني مفاهيم الاعتراف الأكاديمي لتحقيق الجودة الشاملة في جميع جوانب البرامج و البرهنة عليها وفق أدلة واضحة و محددة. (النوبي، 2007، ص31)

في العموم يمكن القول أن إدارة الجودة الشاملة في الجامعة هي نظام يتم من خلاله تفاعل جملة من المدخلات، أي الأفراد والأساليب والسياسات والأجهزة لتحقيق مستوى عالٍ من الجودة، في سياق العملية التعليمية والتركيز على التحسين المستمر لإرضاء المستفيدين منها، وحسب هذا التعريف فإن مدخلات النظام التعليمي الجامعي يتمثل في المناهج التدريسية و الأدوات، وكذا الأفراد (طلبة وأساتذة وإدارة)، والتي يتم تحويلها من خلال العملية التعليمية الى مجموعة من المخرجات التي تتمثل في الإطارات والكفاءات حسب النموذج التوضيحي التالي (باديس، 2016، ص214):



إن حجر الزاوية في مسار عملية إدارة الجودة طبعاً هو الأهداف والغايات من هذه العملية، وهي محطة لا تُؤليها مؤسسات التعليم العالي أهمية قصوى، وهو الأمر الذي تعاني منه الجامعات ذات الطابع العمومي في الخدمة، أي أنها لا تهتم بتحقيق مبتغيات

الملتقى الوطني الأول حول: الجودة في مؤسسات التعليم في الجزائر

الجامعات الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة وضمان الجودة

28-29 جانفي 2020

المستفيدين من غاياتها بقدر إهتمامها بتسيير العملية بذاتها، والمستفيدين هنا يمكن ربطهم بسوق العمل والقطاع الاقتصادي ذو الحاجات دائمة التطور (باديس، 2016، ص215).

لقد كان مُلحًا إيجاد آليات وأدوات واضحة وقابلة للتكميم، وذات جدوى وفعالية تسعى لتحقيق أهداف بعينها في إطار قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، لذا كان من الحتمية تحول المفهوم التقليدي للتعليم العالي إلى تبني جملة من المفاهيم الحديثة كالأداء و"بناء منظومات لإدارة الجودة الجامعية مما أدى إلى ظهور حاجة ملحة إلى تطبيق نظام الجودة الشاملة في الجامعات". (بوزيان، 2014، ص32)

إن الجودة في الأساس ترتبط و تتضمن مؤشرات ومعايير (standards) وكذا إلى التميّز (excellence) على حد سواء، غير أنّها كمفهوم يوحي بالتغير الدائم؛ "بحكم تطور المفهوم والأدبيات والتطبيقات الخاصة به، لذا فإن جميع محاولات التعريف والفهم تضمنت دلالة واحدة وهي مقابلة الاحتياجات والتطلعات الحالية والمستقبلية للمستفيدين من المنتج والخدمة". (بوزيان، 2014، ص25)

2.1. لماذا الجودة في مؤسسات التعليم العالي :

لقد مثلت العولمة أيضا هزة قوية بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي، مما اضطر الجامعات إلى البحث المتواصل عن وسائل لإستدخال ذلك البعد الكيفي في مهامها، وكذلك تحت تأثير ذلك المد العالمي المتصاعد الذي دفع بالجامعات إلى اعتماد الجودة الشاملة على مستويات عالمية، في هذا السياق فإن مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي مطالبة دائما بالاستجابة إلى متطلبات التنمية لأي بلد، فهي تقدم خدمة تكوينية بمنح الشهادات لطلبتها، بغرض الدفع بهم إلى سوق العمل الذي يزداد تنافسيًا و طلبا على الأداء؛ وهما هدفان مرادفان لمفهوم الجودة (التنافسية، الأداء) في التعليم العالي، لذا فقد أصبحت الجودة الشاملة من أهم شواغل المؤسسات الجامعية بحكم التحديات المستجدة و الضاغطة على أدوارها و التي من أهمها:

الملتقى الوطني الأول حول: الجودة في مؤسسات التعليم في الجزائر

الجامعات الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة وضمان الجودة

28-29 جانفي 2020

- ظاهرة التحشيد (la massification) في التعليم العالي:

وهي ظاهرة تعرفها كل دول العالم و قطاعات التعليم العالي فيها، خاصة الدول العالم ثالثة منها بحكم الطلب المتزايد على التعليم العالي، و بالتالي "فإن هذا التزايد سيؤثر على مستوى التكوين و مردوده، لذا فإنه من المهم تسيير هذه الحشود بجودة تعليمية مقبولة" (Badir kameln, 2013, p. 26)

- زيادة التخصص في التعليم العالي:

بنفس منطق التحشيد في التعليم العالي، هنالك أيضا توجه غالب نحو تنوع التخصصات وهذا تماهيا مع سوق الشغل الذي يعرف تنوعا وتضاعفا مطّردا في أعداد التخصصات به، مما يُحتم وجود أنماط تكوين متخصصة أكثر فأكثر (Badir kameln, 2013, p. 27).

- العولمة و التدويل و خصوصية مؤسسات التعليم العالي:

لقد كان قطاع التعليم العالي أول المتأثرين بالعولمة، وذلك بانفتاح الدول على الاستثمار الخاص و العولمة المالية، لذا فإن الجامعات قد أصبحت من أهم فضاءات الاستثمار في ما يمكن أن نسميه اقتصاد المعرفة، لذا فإن هذا الانفتاح جعلها تخرج تدريجيا من وصاية القطاع العام وتتحول الى استثمارات خاصة، لتتحول (أو يُرجى ذلك) من مطبعة للشهادات الى صناعة الأفكار واستثمارها، وهذا راجع أساسا لعدم قدرة الدول تمويل التعليم و لكلفته العالية و المتزايدة. (Badir kameln, 2013, p. 28)

- بطالة أصحاب الشهادات الجامعية:

الملتقى الوطني الأول حول: الجودة في مؤسسات التعليم في الجزائر

الجامعات الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة وضمان الجودة

28-29 جانفي 2020

و تعود بطلاة أصحاب الشهادات لسببين رئيسيين هما:

أ. تشبع سوق الشغل و عدم قدرته على استيعاب الأعداد الهائلة من خريجي الجامعات.

ب. اختلال معادلة طبيعة التكوين والتخصصات في الجامعة مع ما يطلبه سوق العمل.

- الصعوبات التمويلية:

و هي مشكلة تعاني منها أغلب مؤسسات التعليم العالي في العالم، كذلك هي في الجزائر فقطاع التعليم العالي كقطاع ذو حساسية بالغة في حاجة إلى ميزانية كبيرة والتي تذهب في الغالب لتغطية النفقات السنوية لتسيير القطاع (ميزانية التسيير)، وذلك على حساب البحث العلمي وجودته وفي العموم يمكن حصر جملة صعوبات التمويل في العناصر التالية: .

أ. مشكلة التسيير اللاعقلاني واستعمال الموارد المادية والبشرية المتوفرة بفعالية.

ب. تنامي الحاجة للموارد المحلية لتمويل التعليم العالي بسبب المنافسة من مختلف القطاعات بمعنى زيادة الحاجة للموارد المالية

ج. بُعد البحوث العلمية عن أهداف التنمية و المشكلات الاقتصادية للبلاد.

د. مجانية التعليم وغياب سياسة تدعم مشاركة الطالب في نفقات التعليم إضافة الى تزايد عدد الطلب، الذي أدى لصعوبات مالية وعدم توازن (زرقان، 2012، صفحة 170).

2. في مسار إصلاح التعليم العالي في الجزائر:

لقد كان قطاع التعليم العالي في الجزائر من أهم القطاعات التي شملها مشروع التنمية الذي شُرع فيه بعد الاستقلال لقد كان يمثل حلقة مهمة في كل مسارات إعادة بناء الدولة الفتية آنذاك، حيث لم تكن هنالك سوى جامعة واحدة هي جامعة الجزائر، في

الملتقى الوطني الأول حول: الجودة في مؤسسات التعليم في الجزائر

الجامعات الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة وضمان الجودة

28-29 جانفي 2020

سياق نظرة إستراتيجية وعنصرية إزاء الجزائريين و معرفة الاستعمار آنذاك خطورة التعليم خاصة التعليم العالي على وعي الجزائريين بواقعهم و بضرورة الفكك منه بالانعتاق من الاستعمار استنادا للمعرفة و العلوم العصرية.

لم يتعدى عدد الطلبة الجزائريين المسجلين في جامعة الجزائر و الى غاية 1954 (سنة اندلاع حرب التحرير) سوى 557 طالبا من أصل 5147 طالبا(بوزيان،2014،ص91)، أي أنهم لا يتجاوزون الـ 10% في مقابل أغلبية من الأقدام السوداء والمغربين برغم أن عدد السكان آنذاك من الجزائريين كان يقارب 9 ملايين نسمة ، وهي مقارنة تعكس وتؤكد على أن مسار التجهيل وغلق أفق المعرفة كان سياسة و منهجا إستعماريًا خالصا.

بعد الاستقلال زاد الطلب على التعليم بكل أطواره في سياق خيار ديمقراطية التعليم الذي أكدت عليه كل الدساتير المتعاقبة خاصة دستور 1976 الذي أكد على أن التعليم حق وإجباري، وتضمن الدولة الحق المتساوي للتعليم (الجريدة الرسمية،1976) لكل جزائري وجزائرية بلغ السن القانونية، وهذا ما تُرجم لاحقا في الخطاب السياسي كمشروع تقدمي يهدف الى القضاء على كل أشكال التخلف من فقر وأمية وجهل وهشاشة اجتماعية. مع أول وزارة للتعليم العالي بدأت ورشات التأسيس والإصلاح لمنظومة التعليم العالي القائمة آنذاك على نظام الكليات والمدارس العليا والمعاهد الجامعية، والمدارس العليا لتكوين الأساتذة حيث قُسمت الكليات الى عدد من الأقسام التي تُعنى بتدريس تخصصات بعينها، حيث كانت منظومة الشهادات تتضمن الليسانس (3 سنوات) والدراسات المعمقة (سنة واحدة) ، وشهادة الدكتوراه من الدرجة الثالثة (سنتين) ، ودكتوراه دولة (5 سنوات) (بوزيان، 2014، صفحة 65).

مثلت إذا سنوات السبعينات الانطلاقة الحقيقية لخطة إصلاحية واضحة المعالم، وذلك توازيا مع إطلاق جملة من الخطط التنموية تحت مسميات عدة(الثورة الزراعية، الثورة الصناعية ...) بمسحة إيديولوجية، وهذا تماشيا مع الخط البومديني التقدمي الذي أعطى أهمية للجامعة بما تمثله من رمزية معرفية، وعلمية، كونها المصدر الأساس للإطارات والكفاءات القادرة على تحمل أعباء التنمية، هذا من الناحية السياسية.

الملتقى الوطني الأول حول: الجودة في مؤسسات التعليم في الجزائر

الجامعات الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة وضمان الجودة

28-29 جانفي 2020

أما من الناحية السوسيو إقتصادية فقد كان التزايد المطرد لمخرجات التعليم في الأطوار الأولى في مقابل ضعف مؤسسات الاستقبال الجامعية عاملا أساسيا في تسريع وتيرة الإصلاح، حيث تزايد عدد الطلبة من 2000 طالب سنة 1962 إلى 20131 طالب سنة 1971 (بوزيان، 2014، صفحة 95)، وعليه فقد تم التحول من نظام الكليات إلى نظام المعاهد، بداية بالتخصصات التقنية (الفيزياء، الطب، الصيدلة...) ثم الآداب و العلوم الاجتماعية و الإنسانية سنة 1976. في الأساس كانت هذه الإصلاحات تستهدف ثلاث محاور أساسية هي:

أ. التعريب: وذلك في محاولة لإحداث قطائع ايدولوجية و ثقافية ولغوية مع الفترة الاستعمارية.

ب . ديمقراطية التعليم: وذلك في إطار سياسة اجتماعية تنحو إلى فرص تعليم للجميع ولجميع الطبقات.

ج. الجزائر: وذلك استهدافا لتعويض الأساتذة الأجانب بالأساتذة الجزائريين، لضرورات إيدولوجية بهدف التحكم في الجامعة، وهذا ما ساهم من زاوية أخرى في خسارة الجامعة لكفاءات مهمة في مجالات متعددة خاصة في العلوم الاجتماعية و هو ما أثر على نوعية التكوين و مستوى الطلبة لاحقا.

و هي أهداف و محاور أساسية إلتزمت بها سياسة الدولة فيما خصّ التعليم العالي لمدة تجاوزت العقد أي من سنة 1988 إلى غاية 1999 وهي مرحلة عرفت تحولات سياسية وإقتصادية وأمنية عميقة ميزتها حالة الأزمة التي عرفتها الدولة والمجتمع. ليختلف الوضع لاحقا بعد عودة الاستقرار ولتعود الدولة التفكير في مسار التعليم العالي وإعادة النظر في النظام الكلاسيكي الذي عُرف كمسار تكويني بنظام التدرج وما بعد التدرج، والتحول لنظام LMD كمسار تكويني فرضته عولمة نظام التكوين الجامعي، وكذا تزايد أعداد الطلبة المطّرد والذي وصل إلى غاية سنة 2015 مثلا إلى 1.5 مليون طالب، وتحت تأطير 54000 أستاذ(وزارة التعليم العالي، 2015)، وكذا تضاعف عدد المؤسسات الجامعية التي وصلت هي الأخرى إلى 107 مؤسسة جامعية بين جامعة ومدرسة عليا ومركز جامعي، وعليه فقد أعتمد هذا النظام منذ سنة 2004 كأول دفعة ليسانس وأول دفعة ماستر كانت سنة 2007 أما الدكتوراه فكانت سنة 2009 .

الملتقى الوطني الأول حول: الجودة في مؤسسات التعليم في الجزائر

الجامعات الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة وضمان الجودة

28-29 جانفي 2020

3. نظام ل م د، تقييم وحصيلة من زاوية ضمان الجودة في العلوم الاجتماعية:

لم يرتبط خيار نظام الجودة و تطبيقاته في الجامعة الجزائرية بحالة الركود التي عرفتھا الجامعة الجزائرية منذ آخر إصلاح سنة 1984 واعتماد الخارطة الجامعية؛ بل كان نابعا من إرادة سياسية وذلك بعد إطلاق جملة من المشاريع القطاعية آنذاك (الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 وبرنامج دعم النمو سنة 2005)، حيث كانت الجامعة في قلب هذه المشاريع كورشات مفتوحة للإصلاح وإعادة التقييم، حيث تطبيق نظام الجودة كان من صميم هذه الإصلاحات.

إن نظام الجودة في الجامعة الجزائرية حديث نسبيا فمساره يعود الى عشر سنوات حلت، و ذلك مع إقرار القانون التوجيهي للتعليم العالي رقم 06-08 المؤرخ في 2008/02/23 و تحديدا في مادته 43 والتي نصھا "تُنشأ لدى الوزير المكلف بالتعليم العالي لجنة وطنية لتقييم المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني(CNE)، والمؤسسات الأخرى للتعليم العالي، تكلف اللجنة بتقييم السير الإداري والبيداغوجي والعلمي للمؤسسات المذكورة مقارنة مع الأهداف المحددة"(الجريدة الرسمية،2008،صفحة 10)

بعد سنتين من ترسيم هذه اللجنة جاء الدور على إنشاء اللجنة الوطنية لضمان الجودة في التعليم العالي والبحث العلمي(CIAQES)، وذلك في ماي 2010 وهي هيئة تابعة لوزارة التعليم العالي مهمتها الأساسية هي دعم ومراقبة مؤسسات التعليم العالي في تطوير ثقافة الجودة، وعليه تم البدء منذ 2010 في هيكلة خلايا الجودة على مستوى كل المؤسسات الجامعية وتعيين مسؤولين لهذه الخلايا وتكوينهم على وضع مرجع للجودة، حيث أصبح بإمكانهم وعلى المستوى المحلي القيام بعمليات محلية متعلقة بالتقسيم الداخلي كخطوة أولى في مجال تجسيد مقارنة الجودة(لجنة تطبيق ضمان الجودة،2014،صفحة 4)

لقد كان من المهام الأساسية الموكلة للجنة الوطنية لضمان الجودة، هو وضع دليل مرجعي وطني لتطبيق الجودة في التعليم العالي والذي تم تقديمه في شهر فيفري من سنة 2016، حيث مثل الوسيلة والمرجع الذي يجب أن تتلائم معه كل مؤسسات التعليم

الملتقى الوطني الأول حول: الجودة في مؤسسات التعليم في الجزائر

الجامعات الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة وضمان الجودة

28-29 جانفي 2020

العالي، وتضمن هذا الدليل المرجعي جملة من المعايير المتعلقة بضمان الجودة، وتم تقسيمه حسب سبعة مجالات كل واحد منها مُجزأ إلى حقول يتراوح عددها بين ثلاثة وسبعة؛ تمثل المجالات والحقول النشاطات الموجودة عادة في المؤسسات الجامعية 3. وتتمثل هذه المجالات في: مجال التكوين (23 مرجع و 49 معيار)؛ مجال البحث (17 مرجع و 32 معيار)؛ مجال الحكامة (27 مرجع و 53 معيار)؛ مجال الحياة الجامعية (14 مرجع و 24 معيار)؛ الهياكل القاعدية (17 مرجع و 19 معيار)؛ العلاقة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي (14 مرجع و 22 معيار)؛ التعاون الدولي (11 مرجع و 19 معيار) (لجنة تطبيق ضمان الجودة، 2014).

لقد حاولت هذه الآلية بشكل عام الاهتمام بجانب الحكامة بإدماج الفاعلين في المؤسسة الجامعية في سيرورة إتخاذ القرار داخل الجامعة، بموازاة ذلك تلبية مختلف حاجاتهم إضافة الى إعطاء أهمية قصوى للتقييم الذاتي كحجر أساس لعملية ضمان الجودة، أين تقوم عملية التقييم، وبالنظر الى جملة المجالات و المراجع المعايير المذكورة آنفا على جملة من المدخلات لقياس مستوى إنجاز كل معيار (صفو، 2017، ص166) وهي :

1.3 نظام المعلومات:

وذلك عبر استخدام أنظمة الإعلام الآلي عبر رقمنة كل العمليات الإدارية والأرشيفية، لتسهيل وصول المعلومة للجميع خاصة الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، وهذا ما اشتغلت عليه المؤسسات الجامعية في السنوات الأخيرة عبر تطوير مواقعها الإلكترونية الرسمية وفتح قنوات التواصل وربطها بكل الفاعلين في الجامعة (إطلاع الطلبة على نقاطهم رقميا، تكوين الأساتذة عبر منظومة e learning، طرح برامج التعاون الدولية Erasmus+، ونظام progress).

2.3 إعداد السياسات:

الملتقى الوطني الأول حول: الجودة في مؤسسات التعليم في الجزائر

الجامعات الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة وضمان الجودة

28-29 جانفي 2020

وذلك من خلال الهيئات المكلفة بإعداد سياسات متفق عليها، من خلال التشاور الداخلي حول التكوين والبحث والحكامة في إطار التوجهات الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي (لجنة تطبيق ضمان الجودة، ص11)، والقصد هنا هي اللجان الجهوية الجامعية والمجالس العلمية للكليات والجامعات واللجان العلمية للأقسام.

3.3 تنظيم وقيادة المكونات والمصالح:

و الذي يرتبط أساسا بملائمة هيكل المؤسسة الجامعية مع مهامها و مصالحها، مع تحديد هذه المصالح وفقا لنظامها الداخلي و قرارات التعيين، بهدف عدم تداخل و تضارب المصالح (صفو، 2017، ص168).

4.3 إدارة الوظائف الداعمة في خدمة المهام :

يندرج تحت هذا الحقل، مدى حرص المؤسسة على تناسب الوسائل البشرية والمادية مع مهام وقيم المؤسسة المنصوص عليها في قوانين العمل، قوانين الوظيف العمومي وقوانين وزارة التعليم العالي، وكذا التركيز على خطط التكوين والتسيير التي تضعها الجامعة في مراقبة أداء هذه المصادر وضمان جودتها والإجراءات التي تتبعها للتحسين المستمر، سواء من حيث التحديث المستمر للمصادر المادية أو الارتقاء بالمصادر البشرية وتنميتها. (صفو، 2017، ص168)

4. مخابر البحث في العلوم الاجتماعية:

لعل من أهم بواعث الإصلاح الذي شهدته الجامعة الجزائرية في العقدين الأخيرين هو إطلاق و توسيع جملة من برامج البحث وإعتماد عدد معتبر من مخابر البحث، حيث كانت البداية مع عقد التسعينات أي بين سنة 1993 و 1998 بتصحيح مسار البحث العلمي في الجزائر باعتماد فلسفة جديدة تنطلق من ضرورة النظر إليه من أعلى الى أسفل؛ أي ان تحديد الأهداف المتعلقة

الملتقى الوطني الأول حول: الجودة في مؤسسات التعليم في الجزائر

الجامعات الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة وضمان الجودة

28-29 جانفي 2020

بالبحث يكون بمسيرة الواقع الاقتصادي و الاجتماعي(قاسمي،2019،ص 181)، حيث كانت المشاريع البحثية ومنذ إنشاء المجلس المؤقت للبحث العلمي سنة 1972 تأخذ منحى اختياري ولا يدخل في سياق تصور عام أو استراتيجية عامة.

لقد عمل عدم الاستقرار في الهيئات المكلفة بالبحث العلمي على تعطيل أي إصلاح جاد كان من الممكن أن يؤسس الى تحول معرفي عميق في الجامعة الجزائرية.فمنذ 1962 والى غاية سنة 2000 تم استبدال الهيئة المكلفة بالبحث العلمي سواء تسمية أو وصاية أكثر من 15 مرة وانتقلت بين وزارة التعليم و العالي و رئاسة الجمهورية و وزارة التربية، الى غاية سنة 2000 (قاسمي،2019،صفحة 181) أين استقرت تحت إسم مديرية البحث العلمي و التطوير التكنولوجي و تحت وصاية وزارة التعليم العالي.

إذا ومنذ سنة 1999 و مع صدور القرار 99-244 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999، و الذي يحدد قواعد إنشاء مخبر البحث، عرفت الجامعة الجزائرية إنشاء مخبر البحث العلمي حيث وصل عددها الى غاية جوان 2019 الى ما عدده 1471 مخبرا على المستوى الوطني منها 154 مخبرا في ميدان العلوم الاجتماعية أين يمثل المرتبة الثالثة من حيث العدد بعد الهندسة والعلوم الإنسانية(وزارة التعليم العالي،2019).

في هذا السياق أطلقت عدة صيغ بحثية متعددة و بأهداف متنوعة منها:

أ. صيغة فرق البحث البحث الجامعي التي تعتمد على اللجان الوطنية للبحث العلمي CNEPRU

ب. إتفاقيات البرامج للتعاون العلمي بين الجامعات الأجنبية التي تنظمها اللجنة المختلفة لتقييم المشاريع CMEP

ج. المشاريع الوطنية للبحث PNR

د. مشاريع البحث للتكوين الجامعي PRFU .

الملتقى الوطني الأول حول: الجودة في مؤسسات التعليم في الجزائر

الجامعات الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة وضمان الجودة

28-29 جانفي 2020

لقد حاولت هذه الصيغة خاصة صيغة PNR والتي تركز على البعد السوسيو اقتصادي لمشاريع البحث محاولة ربط منظومة المعارف و أدوات البحث الأكاديمية، وتوظيفها لتطوير قطاعات اقتصادية وهذا ما تُلزم به تركيبة الخطاطات (les canevas) والواجب الالتزام بما حين تقييمها من طرف لجان التقييم الجهوية أو الوزارية المكلفة بالبحث العلمي، حيث تعطي عشر نقاط من أصل خمسون نقطة على معيار وجود الشريك الاجتماعي والاقتصادي حتى يمكن قبول مشروع البحث، وهي آلية ناجعة بغرض توجيه الأبحاث خاصة في ميدان العلوم الاجتماعية الى تحصيل الأثر السوسيو اقتصادي، وحتى المالي بغرض ربط الجامعة بمحيطها وإخراجها من نمطية البحث الأكاديمي القليل المردود آتيا ولو أنه بعيد الأثر.

أما مشاريع PRFU فهي مشاريع موجهة أساسا لتكوين طلبة الدكتوراه وهذا في سياق دعم التكوين في إطار نظام LMD، حيث يمثل آلية لدعم المعارف البحثية المنهجية والتحليلية لطلبة الدكتوراه بإشراكهم في مشاريع البحث المؤطرة من طرف أساتذة محاضرين و رؤساء فرق يكون الهدف منها مزدوجا أي التكوين و البحث العلمي.

4. معوقات مسار نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية:

كأي تغيير في سياق تحولات أي مؤسسة ذات طابع عمومي عرف نظام ضمان الجودة في الجامعة الجزائرية جملة من المعوقات، يمكن التطرق إليها من خلال العناصر التالية:

1.5 ضمان الجودة و التغيير التنظيمي:

إن الحديث عن نظام ضمان الجودة هو حديث عن شكل من أشكال التغيير التنظيمي، الذي يمثل حاجة متجددة بفعل التطور الحاصل في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، إضافة الى طابع التنافسية بين المنظمات والتي شكلها هي الأخرى بالنسبة للجامعات في عدة سياقات منها التصنيف العالمي للجامعات، والنشر وبراءات الاختراع، وغيرها من المؤشرات الدولية التي تبني

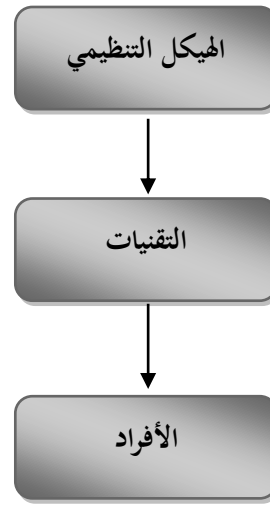
الملتقى الوطني الأول حول: الجودة في مؤسسات التعليم في الجزائر

الجامعات الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة وضمان الجودة

28-29 جانفي 2020

عليها الجامعات مجهدا من أجل بلوغه. إن مجالات التغيير التنظيمي تتمحور حول ثلاث مجالات أساسية وهي المبنية تدريجيا في

الشكل التالي (محمد الباقي، 2005، ص 342):



وبإسقاط منظومة التغيير التنظيمي على حالة الجامعات الجزائرية، فإن الملاحظ أن التغيير قد حصل بشكل كبير في مجال التقنيات مع إدخال منظومات متعددة من نظم المعلومات في عديد المجالات وخاصة المنصات الإلكترونية كمنظومة progres المرتبطة بالطلبة طيلة مساهمهم الدراسي في الأطوار الثلاث، وكذا أرضية المجالات المحكّمة ASJP والمنصات الإلكترونية الخاصة بتسجيل مشاريع البحث (CNEPRU, PNR, PRFU). إنه مسار رقمنة الجامعة و كل عملياتها والذي سارت فيه الوصاية منذ أكثر من عقدين من الزمن.

غير أن مسار التغيير تعطل الى حد ما في المجالين الأساسيين وهما الهيكل التنظيمي وتوزيع السلطة واتخاذ القرار داخل المؤسسات الجامعية، وهذا ما يلحظ تحديدا في علاقة المخابر البحثية بالسلطة المركزية للجامعات، وعدم الاستقلالية التسييرية مقابل الاستقلالية المالية، وهو ما يضيف أعباءاً أخرى على الإدارة المركزية إضافة الى أعباء التسيير البيداغوجي والإداري للهيكل الجامعية وكذا تسيير الموارد البشرية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعطيل حركة المخابر البحثية التي تحوز هي الأخرى على آلياتها الرقابية المتمثلة في مجالسها العلمية المكونة من رؤساء الفرق.

الملتقى الوطني الأول حول: الجودة في مؤسسات التعليم في الجزائر

الجامعات الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة وضمان الجودة

28-29 جانفي 2020

إضافة الى ذلك فإن التغيير الحاصل على مستوى الأفراد و الموارد البشرية لهو حجر الزاوية في أي عملية تغيير هادفة وجادة، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة الى جملة من الإجراءات التي استهدفت هيئات التدريس بشكل خاص، وهي آليات ارتبطت بالتكوين أساسا وهي موجهة للأساتذة الجدد أو ما يعرف قانونيا بخلية المرافقة البيداغوجية، وذلك وفقا للقرار الوزاري رقم 932 والمؤرخ في 28 جويلية 2016، والذي ينص ويحدد ضوابط و مسار تنفيذ المرافقة البيداغوجية (وزارة التعليم العالي، 2016) كآلية إجبارية لكل الأساتذة المنصبين حديثا في مؤسسات التعليم العالي، إضافة الى برامج التكوين عن بعد e learning، إضافة الى فتح فضاءات مفتوحة للتعليم المكثف للغات في كل أغلب المؤسسات الجامعية.

إن عامل مقاومة التغيير يلعب دورا مهما لدى الأفراد في قبول منظومات جديدة في مؤسسات التعليم العالي، ففي دراسة للباحث سماتي حاتم حول واقع مقاومة التغيير التنظيمي في الجامعة الجزائرية، والذي وجد أن الأساتذة الذين يمارسون المهام الإدارية إضافة الى مهمة التدريس هم أقل مقاومة للتغيير والذي نقصد به هنا نظام LMD ومنظومة نظام الجودة (CIAQES)، وهذا لارتباطهم بمراكز القرار في مقابل مقاومة أكبر للأساتذة الغير مشغولين بمناصب إدارية (سماتي، 2018، صفحة 308)، حيث أن هذه الخيارات والمسارات في الإصلاح الجامعي دائما كانت خارج دائرة استشارة الأساتذة، وما يؤشر على ذلك هو موقف الأساتذة الراضين لمسألة تقييم الأساتذة في إطار نظام الجودة سنة 2018.

إن غياب آليات واضحة كالتشاور حول مشاكل الجامعة الجزائرية بين الوصاية و هيئات التدريس وحصرها في أدوات أو لجان بعينها في غياب الأستاذ الذي هو القائم الأساس بالمهمة البيداغوجية، وهذا ما أعاق بشكل كبير تنفيذ أهداف نظام ضمان الجودة في الجامعة، وإن حقق مكاسب على مستوى اللوجيستيك الرقمي والآداتي، إلا أن المسألة ليست في النهاية مسألة موارد مالية و لو إنها متواضعة بحكم أن الجزائر لا تخصص إلا ما قيمته 01% من الدخل القومي كميزانية البحث، إلا أن الكوابع البيروقراطية والوصائية تحول دائما دون منح مجال أكبر للبحث العلمي وللمخابر خاصة في مجال العلوم الاجتماعية التي تتميز بأنها

الملتقى الوطني الأول حول: الجودة في مؤسسات التعليم في الجزائر

الجامعات الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة وضمان الجودة

28-29 جانفي 2020

علوم كيفية في الأساس، فخصوصياتها المعرفية النقدية وموضوعها تجعلها دائما محل إمتعاض وتوجس أو محل امتهان وذلك راجع للتصورات المسبقة حولها وحول العلوم الإنسانية كذلك.

2.5 مسألة التمويل ومازق الانفاق العمومي:

تجدر الإشارة هنا كذلك أن أغلب ميزانية البحث العلمي توجه الى التسيير البيروقراطي الذي يأخذ أكثر من 60% من الميزانية والباقي ينفق على البحث التكويني و ليس على البحث الاستكشافي(حيفري،2018،ص 9)، مع العلم أن ميزانية التعليم العالي بشكل عام لا تتجاوز عتبة 6% بما قيمته من الميزانية 317 مليار دينار(الجريدة الرسمية،2018،صفحة29) (1.8 مليار دولار)لسنة 2019 مثلا، وهي في هذا الصدد لا تتفوق على كثير من نظيراتها من الدول العربية، مع العلم أن قطاع التعليم العالي يكون تمويله بنسبة 98% من خزينة الدولة ولا تشتتر رسوم تسجيل على الطلبة (إلا رسوم رمزية).

إن الإنفاق العمومي على التعليم الجامعي في إطار مبادئ الدولة الاجتماعية، يهدف الى تحقيق جملة من المبتغيات أهمها:

- أ. تعميق إستقلالية الجامعات و عدم سقوطها تحت ضغط القطاع الخاص، مما يجعل سياستها التعليمية مقيدة بإسم التمويل
- ب. إتاحة الفرص المتكافئة لأبناء المجتمع جميعا خاصة أصحاب الدخول الضعيفة الالتحاق بالجامعات، أي ديمقراطية التعليم بشكل أوضح.

ج. التمويل العمومي يضمن التوسع في التعليم وتحسين مؤسساته الجامعية وهو يركز على السياسية التعليمية والعائد البعيد وليس على الربحية(كباري،2014،صفحة108).

إلا أن مسألة ديمقراطية التعليم العالي والإنفاق الحكومي على التعليم العالي والبحث العلمي يطرح عدة مثالب على الانفاق العمومي وعلاقته بالتعليم العالي خاصة في العلوم الاجتماعية، فهي من جهة تتأثر تأثرا بالغا بإيرادات الدولة وتحديد الجباية البترولية، وهي دائما محكومة بالوضع الاقتصادي المعتمد أساسا على المداخل الربعية المرتبطة بتقلبات جيوسياسية غير متزنة دائما،

الملتقى الوطني الأول حول: الجودة في مؤسسات التعليم في الجزائر

الجامعات الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة وضمان الجودة

28-29 جانفي 2020

إضافة الى ذلك فإن مجانية التعليم العالي للجميع لا تضمن العدالة؛ فإذا تلقى الطلبة محدودي الدخل تعليما فقير النوعية تكون النتيجة إدامة التفاوت في الدخل (جلال، 2012، صفحة 66) إذا فارتباط التعليم العالي وجودته بسياسة تمويل ريعية قد أوقعت منظومة التعليم العالي و البحث العلمي في مأزق مترابطة منها:

- التسيير البيروقراطي المتكلس رغم جهود الرقمنة وإدخال التقنية في كل مسائل التسيير البيداغوجي والبحثي و الإداري.
- المركزية في إتخاذ القرار وعدم المرونة في تسيير الشأن الجامعي خاصة الشأن البحثي الذي يفترض أنه أكثر مناحي التسيير مرونة ولا مركزية.

- ضعف الاهتمام بالجودة في التعليم والمكافئة على أساس الاستحقاق والمردودية المعرفية بحكم كون الجامعة مرفقا عموميا (ريعيًا) يخضع لثقافة المساواة لا العدالة في التحفيز والترقيات وتممين البحث الجاد والمجدي، إضافة الى طبيعة العلوم الاجتماعية التي أصبحت تستقطب الطلبة من أصحاب التكوين المتوسط والضعيف من طور التعليم الثانوي كتخصص لتسوية وضعية الطالب الجامعية وليس لرغبة حقيقة ولأهداف بيداغوجية.

خاتمة:

إن قطاع التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر حاول ومنذ ما يقارب العقدين الخروج من منطق الإصلاح والمراجعات، الى منطق النجاعة والجودة. لقد كان تحول نظام التعليم العالي من النظام الكلاسيكي الى نظام LMD تحولا جذريا سحب معه جملة من التحولات والمدخلات على منظومة التعليم والبحث العلمي على السواء ولعل أهمها نظام ضمان الجودة الذي حاول الموازنة بين برامج التكوين و استراتيجيات التعليم خاصة في العلوم الاجتماعية، وبين متطلبات سوق الشغل وكذا المجتمع المتغيرة والمتزايدة، وهذا ما استهدفته اللجنة الوطنية لضمان الجودة في التعليم العالي وماتفرع عنها من خلايا جودة في أغلب مؤسسات التعليم الجامعية



الملتقى الوطني الأول حول: الجودة في مؤسسات التعليم في الجزائر

الجامعات الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة وضمان الجودة

28-29 جانفي 2020

إضافة الى ذلك فقد أعطى هذا النظام نفسا جديدا في منظومة البحث العلمي بإطلاق عديد المشاريع البحثية ذات الطابع السوسيواقتصادي و تحديدا في العلم الاجتماعية (CNEPRU , PNR) والتي ارتبطت بمنظومة التقييم المستمر والنجاحة في محاولة لربط الجامعة و محابرها بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي. غير أن هذا المسار اعترضته و تعترضه جملة من المعوقات المرتبطة أساسا بثقافة تنظيمية مقاومة للتغيير وهي سائدة وموروثة لدى هيئات التدريس و كل الفاعلين في الحقل الجامعي، إضافة الى مركزية القرار و مشكلات التمويل و مسارتها الغير مجدية في سياق ثقافة ريعية تتعارض مع ثقافة الجودة.

قائمة المراجع:

الملتقى الوطني الأول حول: الجودة في مؤسسات التعليم في الجزائر

الجامعات الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة وضمان الجودة

28-29 جانفي 2020

1. أحمد جلال وآخرون (2012)، تمويل البحث العلمي، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.
2. أمين محمد النبوي (2007)، الإعتماد الأكاديمي و إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، ط1، الدار المصرية اللبنانية، مصر.
3. راضية بوزيان (2014)، إدارة الجودة الشاملة ومؤسسات التعليم العالي، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن.
4. صلاح الدين محمد الباقي (2005)، مبادئ التنظيمي، دط، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر.
5. عماد أبو الرب وآخرون (2010)، ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
6. Badir kamel, et autres, (2013) assurance qualité dans l'enseignement supérieur, alger, office nationale des publications, algerie
7. لجنة تطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي (2016)، المرجع الوطني لضمان الجودة، ط1، CIQAUES، الجزائر.
8. نبيلة باديس (2016)، ضمان جودة التعليم العالي في الجامعة الجزائرية، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية شهر ديسمبر، العدد 20.
9. زرقان ليلي (2012)، إصلاح التعليم العالي الراهن. lmd و مشكلات الجامعة الجزائرية، مجلة الآداب و العلوم الإجتماعية، شهر جوان العدد 16.
10. كيارى فاطمة الزهراء (2014)، تمويل التعليم العالي في الجزائر بين الواقع و التحديات، المجلة الجزائرية للمالية العامة، العدد الرابع.
11. سماتي حاتم (2018)، واقع مقاومة التغيير التنظيمي في الجامعة الجزائرية في ظل تطبيق نظام (LMD) من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

الملتقى الوطني الأول حول: الجودة في مؤسسات التعليم في الجزائر

الجامعات الجزائرية في ظل اقتصاد المعرفة وضمان الجودة

28-29 جانفي 2020

12. قاسمي محمد الهادي (2019)، محابر البحث العلمي مجالاتها و فضاءاتها و أدوارها المعرفية و التطبيقية في تطوير البحث العلمي، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجزائر).

13. نسيمه أمال حيفري (2015، أوت)، البحث العلمي في الجزائر التحديات و الرهانات، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي التاسع حول ترقية البحث العلمي، الجزائر

14. نرجس صفو (2017، جويلية)، أهمية الحوكمة لضمان جودة التعليم العالي، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني للأمانة العلمية، الجزائر

15. القانون التوجيهي للتعليم العالي رقم 08-06 المؤرخ في 2008/02/23

16. وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، القرار الوزاري رقم 932 و المؤرخ في 28 جويلية 2016، المحدد لكيفيات المرافقة البيداغوجية للأستاذ حديث التوظيف

17. أمر رقم 76-97 المؤرخ في 30 ذي القعدة عام 1396 الموافق ل 22 نوفمبر سنة 1976 يتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

18. وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، مديرية البحث العلمي و التطوير التكنولوجي (2019)، دليل محابر البحث، تم

الإسترجاع من الموقع <http://dalilab.dgrsdt.dz/site/index.php?option=5>

19. وزارة التعليم العالي و البحث العلمي (2015)، التعليم العالي في الجزائر، تم الإسترجاع من الموقع

https://www.univ-ouargla.dz/MESRS/enseignement_sup_en_dz_ar.pdf